حمل السلاح في المدن.. إقلاق للسكان وترهيب للزائرين

القضاء على ظاهرة حمل السلاح يتطلب تفعيل دور كافة الكيانات السياسية والاجتماعية

تحقيق/صفوان الفائشي

تعد ظاهرة حمل السلاح من الظواهر السلبية التي تعكر صفو الحياة العامة، ومظهرها الجميل، وفي ظل ما يشهده الوطن من ظروف استثنائية، تفشى حمل السلاح في المدن بشكل ملفت مما خلق حالة من الاستياء العام، وما نتج عنها من قلق وخوف دائم بات يسيطر على معظم السكان، ويهدد حياة الناس وأمنهم واستقرارهم.

لقد انتشر حملة السلاح في الكثير من المدن ولم تسْلَم أحياء أمانة العاصمة من هذه الظاهرة، وما نجم عنها من معاناة لدى سكان تلك الأحياء، بينما كان الأحرى - وتحديداً في هذه المرحلة - بفرقاء العمل السياسي، وبمختلف الجهات المعنية، أن يعملوا جميعاً على أن تكون العاصمة صنعاء وسائر المدن اليمنية، خالية من أي مظاهر لحمل السلاح، من أيِّ شخص أو طرف.

حمل السلاح والتجوال به في المدن الرئيسية سلوك غير حضاري وله انعكاسات سلبية على الأفراد والمجتمع بشكل عام

■،، لذلك يجب إخلاء المدن اليمنية من ظاهرة حمل السلاح، وذلك لما تمثله المدن من الوجه الحضاري لليمن الجديد، خاصة وان الانطباعات التي تؤخذ على المدن اليمنية من قبل زائريها ونظرتهم، لانتشار السلاح وبتلك الصورة التي باتت عليها معظم المدن اليمنية وخصوصا العاصمة، والتي غالباً ما تأتي تلك الانطباعات سلبية للغاية، جراء تردي الحالة الأمنية، ولقد أصبح حمل السلاح كظاهرة عامة حالة شاذة ينبغي ألا تستمر في اليمن، وليس معنى هذا أننا ندعو إلى نزع السلاح، بل العمل على تنظيمه بشكل يخدم السلم والأمن الاجتماعيين، ولما من شأنه تجنب آثاره وأضراره المختلفة، كون ذلك التحول السلبي لا يخدم أمن اليمن واستقراره، ويحول دون تحقيق أي تنمية اقتصادية منشودة، إذ لايمكن أن يتحقق نمو اقتصادي، إلا إذا كانت الأجواء آمنة ويعيش السكان حالة هدوء واستقرار دائمين، والبلد ينعم بالأمن والاستقرار، وظروف طبيعية وملائمة، وهو ما يوجب على العقلاء في هذا البلد ورجالاته، أن يضعوا حلولا ومعالجات ناجعة لمنع ظاهرة حمل السلاح في عواصم المحافظات والمديريات اليمنية، وإذا كان وراء كل مصيبة وجريمة هو السلاح ؛تلك الآلة الفتاكة القاتلة التي لا ترحم أحداً وتسهل من ارتكاب الجريمة وتساعد على انتشارها وتعد من الظواهر المقلقة والمزعجة للمواطنين ..فإنّ الأمن صمام الأمان في حياة الإنسان وبدونه تصبح الحياة أكثر قسوة وأكثر معاناة وأي مجتمع ينشد المدنية والرقي يميل إلى تعظيم قيمة الأمن والأمان في حياته ويعتبرها القيمة الأولى في تحقيق نهضته واستقراره وتحسين مستوى معيشته وأي خلل في حالة الأمن ينعكس سلباً على حياة أفراده بل على كل مقومات الاستقرار والتنمية فيه.

خاصة وأن ظاهرة حمل السلاح في المدن الرئيسية قد عادت بشكل ملفت للانتباه ، لدرجة يكاد يكون الاستثناء فيها هو أن تجد شخصاً لا يحمل سلاحاً .. وكأن هناك من يسعى وعن سبق إصرار وترصد إلى تمزيق النسيج الاجتماعي وخلخلة السكينة العامة داخل المدن الرئيسية. دعونا نتابع في السطور التالية ما قاله المعنيون والمهتمون عن هذا الداء الاجتماعي اللعين وهذه الظاهرة التي صار لها مريدون وأرباب للنيل من أمن واستقرار الوطن، واليوم تمتد ظاهرة حمل واستخدام السلاح وبشكل مفرط في الأعراس والحفلات العامة بعد أن كان ممنوعاً مستنكراً.. فهل ذلك صدفة أم موضة أم أنها عدوى؟ وما هي العوامل التي ساعدت في انتشار الظاهرة؟ وعلى من تقع المسؤولية؟.

● بداية التقينا بعدد من المواطنين وقد أجمعوا على أنّ ظاهرة حمل السلاح تبعث على القلق لدى جميع الناس وخصوصا الأطفال والنساء، ناهيك عن آثارها السلبية على حركة الناس بشكل عام سواء كانوا تجاراً أو موظفين أو غيرهم.

وبحسب عبد العزيز هزاع فإنّ ظاهرة حمل السلاح في المدن تصعّب الحياة كثيرا وتجعل مالكي وسائل النقل يطلبون من الركاب مبالغ مالية مضاعفة كونهم يرون أن دخولهم أو مرورهم من أحياء وأماكن ينتشر فيها مسلحون، نوع من المغامرة بحياتهم، وكذلك مقدمي الخدمات (وايتات المياه)، وناقلي البضائع وغيرهم.

ويطالب عبد العزيز ومواطنون كثر بضرورة كبح جماح هذه الظاهرة، لما لها من آثار على شتى جوانب الحياة.

ويتحدث الدكتور/ عبد العليم العريقي -أستاذ علم الإحصاء بالجامعة اليمنية -عن تنامي ظاهرة حمل السلاح داخل المدن الرئيسية بالقول: «لاشك أن ظاهرة حمل السلاح داخل المدن الرئيسية والتجوال به في الأسواق العامة يسيء إلى سلوكياتنا وعاداتنا كما أنها تعطي انطباعاً غير حسن للزائرين الأشقاء منهم أو الأصدقاء على اعتبار أن هذه الظاهرة تشوه من صورة حضارة وعراقة الإنسان اليمني، كما أن ظاهرة حمل السلاح والتجوال به في المدن الرئيسية تعتبر سلوكاً غير حضاري له انعكاسات سلبية على الأفراد والمجتمع بشكل عام ومخاطره تؤثر على التنمية والاقتصاد وتشكل هذه الظاهرة إقلاقاً للسكينة العامة وتعدياً على أمن وحريات الآخرين».

ويستشهد العريقي: بحادثة حصلت أمامه في أحد الشوارع الرئيسية يقول : بينما كنت ماراً في أحد شوارع العاصمة شد انتباهي شباب حديثي السن مهووسين بالفتوة واستعراض العضلات.. كانوا يحملون أسلحة «آليات كلاشنكوف - مسدسات» بطريقة تثير الاشمئزاز، يتجولون بها هنا وهناك .. فجأة أطلق أحدهم النار في الهواء دون سبب، مستهتراً دون رادع أو وازع وغير مكترث بترويع الآمنين والمسالمين، وكانت ملامح الدهشة تبدو على وجوه الناس مثلي.. شباب غير متزن.. سلوكيات غير سوية تتنافى مع الدين والعرف، بل حتى مع الذوق العام. .

ويتابع الدكتور العريقي: وربما تكون الظاهرة هي ردة فعل غير محسوبة نتيجة أوضاع تهميشية ولدت لدى الكثيرين شعوراً بالنقص أو الدونية وبالتالي نجدهم يبحثون عما يسدون به ذلك النقص للحفاظ على مكانتهم في المجتمع، إلا أن الجهل وقلة الوعي جعلهم يخطئون الوسيلة في تحقيق المراد، لأن الواعي يدرك مخاطر السلاح ويدرك أن حمله في المدن هو النقص بعينه، ومن هنا تبلغ سلوكيات الأقل وعياً إلى حد الإضرار بالمجتمع وليس بنفسه وحسب.

عوامل وأسباب

من جانبها ترى الدكتورة/ كوثر عبدالله سعيد - أستاذ علم الاجتماع بجامعة عدن - أنّ الظاهرة تعرف بأنها ما اكتسبت صفة الاستمرارية والعمومية مثلاً: غلاء المهور - وليس أي شيء يظهر في المجتمع يعد ظاهرة اجتماعية وحمل السلاح في المدن جاء نتيجة لعوامل محددة منها الجهل بمخاطر السلاح والجهل بأهداف حمله المتمثلة بحماية الأمن والاستقرار ومن الذي يفترض أن يستخدم السلاح ولماذا ومتى وأين؟

وتضيف الدكتورة كوثر: « أما اليوم أصبح حمل السلاح واستخدامه بلا معنى وبالتالي تسبب بإقلاق السكينة العامة والاستقرار، واليوم يعد انتشار السلاح بهذه الطريقة خطراً يهدد المجتمع بمختلف فئاته لاسيما في ظل الانفلات الأمني».

وقالت الدكتورة كوثر: «هناك عوامل وأسباب نفسية واجتماعية هي عبارة عن تراكمات دفعت بالشباب إلى حمل السلاح نتيجة للحالة النفسية التي يعيشها الشاب من بطالة، فراغ، معاناة، مشاكل اجتماعية، تولدت عنده حالة من الإحباط مع قلة الوعي فيلجأ إلى ممارسات كتلك».

تجارة الموت

تسجل الأجهزة الأمنية بشكل يومي عمليات القتل بواسطة السلاح الشخصي وأغلبها ناتج عن خلاف بسيط وتحت تأثير الانفعال يقدم المتشاجرون على استخدام السلاح الذي يكون تحت أيديهم في تلك اللحظة,كما أن تجار الأسلحة ومهربيها لا يعنيهم مقتل الأبرياء بواسطة بارودهم وبنادقهم.. كل ما يبحثون عنه هو الثروات التي تدرها عليهم تجارة الموت.

● يشير الأستاذ/ عزالدين سعيد أحمد -رئيس المركز اليمني للمعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان - إلى أن الجرائم المرتكبة بواسطة الأسلحة النارية بلغت ما نسبته ٧٢,٨٤ ٪ من الحوادث والجرائم التي بلغت في مجملها ٧١١,٣١ حادثة، منها ٧٠٨٨ حادثة تمت بوسائل أخرى فيما بلغ عدد الوفيات في الجرائم والحوادث المشار إليها ٥٥٥٩ حالة وفاة، منها ٤٨٨٦ حالة وفاة نتيجة استخدام السلاح الناري بنسبة ٨٩,٨٧٪.

وينوه رئيس المركز اليمني للمعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان بأن خسائر اليمن نتيجة انتشار الأسلحة النارية بين السكان تقدر بـ ١٨ مليار دولار خلال الأعوام العشرين الماضية, كما كشف عن وقوع ٢٤ ألف و٦٢٣ جريمة باستخدام السلاح الناري،خلال عامين فقط أي شكلت ما نسبته ٨٧ بالمائة من إجمالي عدد الجرائم والحوادث خلال الفترة المشار إليها، وخلفت ٢٣ ألف و٥٧٧ حالة وفاة، بنسبة ٨٥ بالمائة من إجمالي عدد الوفيات والإصابات الأخرى.

ويخلص عزالدين إلى أن حق الحياة يمثل أبرز وأهم حقوق الإنسان ، ويمكن للمرء أن يفقد ذلك الحق بسبب انتشار السلاح ، والذي أدى إلى عدم شعور المرء بالأمان على حياته.

تشخيص الظاهرة

الدكتور/ نجيب علي سيف الجميل -أستاذ القانون الجنائي المساعد بجامعة عدن- يشير إلى أن القاسم المشترك الذي يجمع بين الجرائم هو انتشار حمل السلاح وخاصة السلاح الناري .. وتزداد خطورة حمل السلاح الناري أو حيازته- حسب أستاذ القانون الجنائي في ظل الانفلات الأمني أو عندما يكون صاحبه يعاني من الجهل أو من أمراض عقلية أو نفسية ،حيث لا يستطيع تحت تأثيرها التحكم أو السيطرة على قواه الذهنية والعقلية مما قد يدفع به الحال إلى ارتكاب الجرائم لاسيما في ظل توافر السلاح وسهولة الحصول عليه أو شرائه.

أصبحت مظاهر التمنطق بالسلاح مألوفة في معظم المدن اليمنية .. ومعها لم يجد الصغار لعبة مفضلة، بعد أن أوصدت الحدائق والمتنفسات أبوابها، سوى محاكاة أسوأ سلوكيات الكبار!!. فالإنسان ابن بيئته حقيقة ملموسة زاد من تأكيدها تأثر الأطفال بأعمال وممارسات وسلوكيات الكبار تلك ،حيث يحاولون أن يقلدوها، سلباً أو إيجاباً،ظناً منهم أن هذه الأعمال ومحاكاتها من علامات الرجولة.

وأصبحت الحارات اليوم والشوارع تزخر بأطفال يشهرون بنادقهم وقاذفاتهم «البلاستيكية» المستوردة من الخارج والتي لاقت رواجاً وانتشرت كثيراً في أوساطهم الأمر الذي يدعو للقلق على مستقبل أبنائنا، ويعطي انطباعاً بأن هؤلاء الأطفال يهيئون أنفسهم ليصبحوا في المستقبل القريب دعاة حرب وفتنة، يعتاشون على العنف وفن الاحتراب!!.

أخصائيو علم الاجتماع وعلم النفس يؤكدون أن مظاهر العنف التي تسهم وسائل الإعلام المختلفة، داخلية وخارجية وبشكل مباشر أو غير مباشر فيها، تؤثر في نفوس الأطفال وسلوكياتهم وطريقة تفكيرهم، وبالذات في المناطق المضطربة والتي تنتشر فيها المظاهر المسلحة من خلال تقليد الكبار في حمل جميع أنواع الأسلحة واستخدامها.

دراسات

وفي دراسة أعدها الباحث نزار العبادي أشار فيها إلى أن للسلاح أسواقاً موجودة في أكثر من منطقة من المناطق اليمنية مثل محافظات البيضاء وذمار وعمران ومأرب، وشبوة، غير أن أشهرها وأكبرها على الإطلاق سوق جحانة التابع لقبيلة خولان ويقع على بعد ٣٥ كيلومتراً إلى الشرق من العاصمة صنعاء، والطلح بمحافظة صعدة ٢٥٠ كيلومتراً إلى الشمال من صنعاء، ويقع هذا السوق بالقرب من الحدود السعودية.

ويرى العبادي في دراسته أن تزايد تأثير القبيلة على اتجاهات القرار السياسي للدولة، ساهم في انتشار ظاهرة السلاح بشكل واسع النطاق في اليمن.

وتتفاوت التقديرات لعدد الأسلحة المنتشرة في أيدي اليمنيين وفي دراسة ميدانية أعدها الدكتور/ عبد السلام الدار- أستاذ علم الاجتماع في جامعة تعز- واستعرضها في حلقة نقاشية نظمها مركز سبأ للدراسات بصنعاء ..ذكر فيها أنه لا يوجد حتى الآن إحصاء دقيق عن عدد الأسلحة النارية في اليمن ،وحجم تداولها ،وما تم إطلاقه من وجود خمسين مليون قطعة سلاح في اليمن لا يخرج- حسب الدكتور الدار- عن إطار التصريحات الصحفية وليس الدراسات الموثقة حتى وإن تداوله الإعلام اليمني في تصريحات رسمية مختلفة ، لأن ذلك الرقم - حد قوله - لم يبنَ على دراسة إحصائية للواقع ولا يخرج الأمر عن التخمين.

وبحسب أستاذ علم الاجتماع في جامعة تعز فإنه يمكن لنا التشكيك برقم كهذا من خلال مراجعة الواقع نفسه ، فعدد خمسين مليون يعني ببساطة ثلاثة أضعاف عدد سكان اليمن ، وبإخضاع هذا الرقم للمناقشة يمكن ملاحظة المبالغة فيه إلى حد كبير وبالعودة إلى إحصائيات السكان والمؤشرات الديمغرافية نجد أن عدد السكان الذكور حسب آخر إحصاء رسمي يشكل ما نسبته ٤٩,٩٪ بينما تشكل الإناث نسبة ٥٠,١٪ عوضاً عن أن نسبة السكان أقل من ١٥ سنة هو ٤٨,٨٣٪ الذكور منهم ٥٠,٩٪ وبذلك يمكن حصر عدد الرجال الذكور الذين يمكن أن يكونوا الشريحة التي تحمل السلاح بما لا يزيد عن ربع السكان أي بحدود أربعة ملايين ونصف مليون نسمة ،وبقسمة الرقم المتداول لعدد قطع الأسلحة في اليمن ٥٠ مليون مثلاً سيكون كل شخص في اليمن لديه أكثر من اثنتي عشرة قطعة سلاح ..لذلك يبدو الأمر مبالغاً فيه ، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن معظم سكان المدن لا يحملون السلاح في اليمن.

ويوضح الدكتور الدار أننا لو أسقطنا هذه النسبة على التعداد السكاني ،ثم باحتسابه المحددات المختلفة لانتشار الأسلحة الخفيفة توصل الباحث في دراسته إلى أن إجمالي ما بحوزة اليمنيين من سلاح يقدر بـ ٩,٩٨ ملايين قطعة فقط وذلك على عكس التقديرات السابقة التي تفاوتت مابين ٥٠ مليوناً كحد أعلى وسبعة ملايين قطعة سلاح كحد أدنى .

وأظهرت الدراسة أن انتشار الأسلحة وسط السكان لا يقتصر على الريف دون الحضر بل تنتشر فيهما معاً على حد سواء وبواقع ٦٦,٦ ٪ في الريف و٥٦,١٪ في الحضر مع تفاوت واضح من مدينة إلى أخرى .فيما قدرتها دراسة أخرى لباحث سويسري بحوالي ١٣ مليون قطعة.

وفي آخر إحصائية لمنظمة دار السلام لمكافحة العنف اليمنية أكدت وجود (١٣) سوقاً للسلاح تنتشر في أرجاء مختلفة من اليمن ، وتضم مئات المحلات التجارية وان هناك أكثر من (٩) ملايين قطعة من السلاح الخفيف في اليمن ، يملكها موظفو الحكومة، ورجال القبائل، والباعة، وأن سوء استعمال الأسلحة يؤدي إلى وفاة وإصابة (١٢٠٠) مواطن يمني على الأقل سنويا .

الحلول والمعالجات

ونظراً لخطورة انتشار السلاح وما خلفه من أضرار بشرية ونفسية ومادية وإقلاق للسكينة العامة يطالب الدكتور/ نجيب علي سيف الجميل - أستاذ القانون الجنائي المساعد بجامعة عدن - بضرورة نشر الوعي بمخاطر حمل السلاح الناري والعواقب المترتبة عليه, إضافة إلى جعل جرائم القتل لاسيما القتل العمد من القضايا المستعجلة التي لا تحتمل تأخير النظر فيها .. وتطبيق حكم الشرع والقانون في القصاص من كل من تمتد يده لإزهاق روح إنسان ويعمل على إقلاق السكينة العامة امتثالالقوله تعالى»ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب لعلكم تعقلون».

ويرى عز الدين سعيد أحمد - رئيس المركز اليمني للمعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان - أنه لابد من تبني مفهوم أن الشخصية الوطنية لا تعني بالضرورة تكاملها وتميزها بحمل السلاح الناري ،وأيضاً ضرورة تبني سياسة نشر الوعي في المجتمع ، بخطورة السلاح, وعدم جدواه ، وأنه ليس مثالاً للرجولة أو الفروسية وليس من التقاليد الحميدة،إضافة إلى نشر الوعي بخطورة تداوله،وما يخلفه على المجتمع من آثار مدمرة.

يشاركه في ذلك الدكتور/عبد العليم العريقي - أستاذ علم الإحصاء بالجامعة اليمنية حيث يقول: لا يمكن الحد من هذه المشكلة إلا بتضافر وتكاتف كل شرائح المجتمع من منظمات مدنية وأطياف سياسية وشخصيات اجتماعية وغيرها، لأن الوضع العام لا يساعد على تشكيل قوى رادعة بسبب أنه لكل مكون مغزى وهدف خاص به، لذلك لا بد من توعية مجتمعية يشترك فيها الجميع بعيداً عن الجانب السياسي على الأقل في الوقت الراهن الذي تعيشه البلاد والذي يحتاج إلى تزاوج بين الدور الشعبي والوطنيين الشرفاء ، لأن الوضع استثنائي ويتطلب تفعيل دور كافة الكيانات بمعيار اجتماعي، كون الهدف مطلبياً لكل إنسان ،فلا بد من توعية مجتمعية تساهم فيها كل الجهات والشخصيات قبل أن يقع الشر على الجميع.

وبحسب الدكتورة كوثر عبد الله سعيد فإنه لا يمكن الحد من هذه المشكلة إلا بتضافر وتكاتف كل شرائح المجتمع من منظمات محلية ومجالس أهلية ولجان شعبية وشخصيات اجتماعية وعقال حارات وخطباء مساجد وقبل ذلك الإعلام الذي له دور كبير في توعية الناس وتركز على التوعية لأن الوضع العام لا يساعد على تشكيل قوى رادعة بسبب أنه لكل مكون مغزى وهدفاً خاصاً به، لذلك لا بد من توعية مجتمعية يشترك فيها الجميع بعيداً عن الجانب السياسي والأهم البحث عن آلية للتنفيذ وكذا جداول وبرامج فعلية، لأن التنظير أمر سهل لكن الصعوبة في التنفيذ، فلا بد من تدارك المسألة على الأقل في الوقت الراهن.

كما ينبغي على خطباء المساجد القيام بدورهم الإرشادي والتوعوي في الحث على الأخلاق والسلوكيات الحميدة والتحذير من السلوكيات غير السوية التي نهى عنها الشرع .

وكانت وزارة الداخلية أصدرت العام المنصرم لوائح نظمت حمل السلاح لمرافقة المسئولين والشخصيات الاجتماعية وأعضاء البرلمان وتمكنت من خلال تلك اللوائح تقييد حيازة السلاح لدى جميع اليمنيين .وحاليا تشهد العاصمة اليمنية صنعاء وبعض المدن انتشار مجاميع مسلحة وبشكل ملفت مما يبعث الخوف لدى المواطنين .

ونقلت وكالة أنباء (شينخوا) عن الدكتور محمد القاعدي - مدير عام العلاقات العامة بوزارة الداخلية قوله: للأسف الشديد عادت المظاهر المسلحة في عواصم المدن والعاصمة اليمنية صنعاء مؤخرا .

وأوضح « القاعدي « كانت وزارة الداخلية قامت في السابق بحملات لمنع المظاهر المسلحة وتوصلت إلى نتائج مرضية ولم نشاهد أيّ مظاهر مسلحة في المدن ، لكن حالياً ومنذ توتر الأجواء بين أطراف الأزمة السياسية نشاهد شيء مؤسف جدا لكثرة انتشار المظاهر المسلحة .

وأكد « القاعدي» أنّ الاحتقان الموجود بين أطراف الصراع اليمنى أدّى إلى زيادة انتشار السلاح .. متمنيا أن تكون فترة مؤقتة وتنتهي خاصة وأنّ رجال الأمن يقومون بالتفتيش ومحولة منع تلك المظاهر وانه تم ضبط آلاف القطع من الأسلحة في مداخل المدن خلال الأشهر الماضية.

وناشد المسئول الأمني اليمني كافة المواطنين بالحفاظ على الوجه الحضاري للعاصمة صنعاء وعواصم المدن والتعاون مع رجال الأمن في التخفيف من المظاهر المسلحة وانتشار الجريمة .